

تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة المساهمين

شركة جاز العربية للخدمات

(شركة مساهمة مغلقة سعودية)

الدمام - المملكة العربية السعودية

المقدمة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة جاز العربية للخدمات ("الشركة") والمشمولة على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك الإيضاحات من (١) إلى (٣٨) حول القوائم المالية والمتممة لها، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة ككل تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية". إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لمتطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بمسؤوليات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، غاية الأهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. وقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، نحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الاعتراف بالإيرادات	
راجع الإيضاح ٣ للسياسة المحاسبية والإيضاح ٢٣ للإفصاحات ذات العلاقة.	
أمر مراجعة رئيسي	كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا
خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، قامت الشركة بإثبات إجمالي إيرادات بمبلغ ٣٨٦,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٣٢٢ مليون ريال سعودي).	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها بشأن الاعتراف بإيرادات الشركة ما يلي:
تعترف الإدارة بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة زمنية وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالي رقم ١٥، الإيرادات من العقود مع العملاء.	- تقييم سياسة الاعتراف بإيرادات الشركة وامتثالها فيما يتعلق بالمعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة.
لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيسي حيث كان الحكم مطلوباً نظراً لمصادر الإيرادات المتعددة التي تتطلب أساساً مناسباً ليتم الاعتراف بها عند نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة زمنية بناءً على شروط العقود، بالإضافة إلى تركيز الشركة على الإيرادات كمقياس أداء رئيسي والذي يمكن أن يخلق حافزاً للاعتراف بالإيرادات قبل تحويل السيطرة.	- الحصول على واختبار على أساس العينة عقود العملاء الخاصة بالخدمات الفنية المقدمة وتقييم الاعتراف بالإيرادات وفقاً للالتزام التعاقدية ومدى كفاية الاعتراف بالإيرادات على مدى فترة زمنية في الفترة المحاسبية الصحيحة.
	- اختبار عينات من الإيرادات لبيع السلع والخدمات التي تم الاعتراف بها عند نقطة زمنية معينة لتقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة المحاسبية الصحيحة.
	- اختبار على أساس العينة قيود اليومية والتي تم ترحيلها إلى حسابات الإيرادات في دفتر الأستاذ العام من أجل تحديد البنود غير العادية أو غير النظامية.
	- تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية.

أمور أخرى

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م من قبل مراجع آخر والذي أصدر تقريراً غير معدل بتاريخ ٣٠ شعبان ١٤٤٢هـ (الموافق ١٢ أبريل ٢٠٢١م).

معلومات أخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المشمولة في التقرير السنوي للشركة والتي من المتوقع ان تكون متاحة لنا بعد تاريخ تقرير المراجعة هذا.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وسوف لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تكن متاحة وعند القيام بذلك، النظر فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو بطريقة أخرى تظهر محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي عندما يكون متاحاً لنا وإذا إستنتجنا وجود تحريف جوهري بشأنه، فإننا مطالبون بالتواصل وإبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة للقوائم المالية

إن ادارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن ادارة الشركة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية وإستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها التشغيلية، أو ليس هنالك بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أية تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرياً في القوائم المالية، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهرياً ناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. وإذا ما خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فيتعين علينا تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق العرض العادل.
- كما أننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق عملية المراجعة والتوقيت المخطط لها وكذلك ملاحظات المراجعة الهامة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية قد تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- لقد قمنا أيضاً بتقديم بيان للمكلفين بالحوكمة يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، ونبلغهم أيضاً حيثما كان مناسباً بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.
- ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، قمنا بتحديد تلك الأمور التي لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. نقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نقرر في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا التواصل.

عن الدكتور محمد العمري وشركاه



جمال محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٣١



التاريخ: ١١ شعبان ١٤٤٣ هـ
الموافق: ١٤ مارس ٢٠٢٢ م

تقرير لجنة المراجعين للمساهمين

عن عام 2021 م

السادة / المساهمين

شركة جاز العربية للخدمات

الدمام ، المملكة العربية السعودية

من منطلق أهمية تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ، والتحقق من سلامة التقارير ، والقوائم المالية للشركة ، إضافة إلى أهمية الإشراف على المراجعين الداخليين ، ومراجع الحسابات ، والتحقق من التزام الشركة بالقوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة ، قامت الجمعية العمومية بتعيين لجنة المراجعة ، والموافقة على ميثاقها ، بما يتوافق مع قانون الشركات ، ونظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة سوق المال .

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، من خلال برنامج المراجعة ، والذي يقوم بالتقييم المستمر للمخاطر في الشركة ، وقد أشرفت اللجنة على عمل فريق المراجعة الداخلية ، وعلى مدار العام ، وتأكدت من إستمرار إستقلالية المراجعين الداخليين ، وبناء على توصيات المراجعة الداخلية ، أوصت اللجنة الإدارة ، بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ، ووفقا لإحتياجات العمل ، وأفضل الممارسات ، وهذا يوفر قناعة مقبولة للجنة المراجعة عن مدى فاعلية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية ، علما بأن أى نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيدا مطلقا .

علاوة على ذلك ، قامت اللجنة بدراسة القوائم المالية للشركة خلال العام المالي 2021 م ، والتأكد من إلتزام الشركة بالأنظمة والقوانين والسياسات ذات الصلة ، كما قامت بمتابعة خطة وأعمال المحاسب القانوني والتحقق من إستقلاليته وتقديم توصيات بترشيحه .

بناء على ذلك ترى اللجنة بأن القوائم المالية للعام المالي المنتهي في 2021/12/31 م ، تمتثل لجميع الأنظمة ذات الصلة من كافة النواحي الجوهرية .

والله ولى التوفيق ،،

فواز بن عبدالله بن أحمد دانس

رئيس لجنة المراجعة

